وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت ـ بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تحت عنوان:

عنوان المذكرة
أثر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1994-2017

من إعداد الطالبتين:
✓طلحة الهام
✓سطاح شهرزاد

تحت إشراف:
د. سي محمد كمال

أعضاء لجنة المناقشة

د. حولية يحي	جامعة عين تموشنت ـ بلحاج بوشعيب	رئيسا
د. سي محمد كمال	جامعة عين تموشنت ـ بلحاج بوشعيب	مشرفا
د. أوجامع ابراهيم	جامعة عين تموشنت ـ بلحاج بوشعيب	ممتحنا

السنة الجامعية:2021/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت ـ بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تحت عنوان:

عنوان المذكرة
أثر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1994-2017

من إعداد الطالبتين:
✓طلحة الهام
✓سطاح شهرزاد

تحت إشراف:
د. سي محمد كمال

أعضاء لجنة المناقشة

د. حولية يحي	جامعة عين تموشنت ـ بلحاج بوشعيب	رئيسا
د. سي محمد كمال	جامعة عين تموشنت ـ بلحاج بوشعيب	مشرفا
د. أوجامع ابراهيم	جامعة عين تموشنت ـ بلحاج بوشعيب	ممتحنا

السنة الجامعية:2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر و عرفــان

الحمد لله الذي تتم به الأعمال، والذي بحمده يكون خير للأعمال، نجزي الثناء ونقدم عملا نرجو أن يرضاه بحمده أكملنا مذكرة التخرج و التي تحت عنوان :

" أثر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1994 الى2017"

و إذا كان لابد أن نرجع الفضل إلى أهله، و التقدير إلى أصحابه فإننا نتقدم بالشكر و التقدير للدكتور الفاضل " سي محمد كمال" على قبوله الإشراف على هذا الموضوع و تعاونه، كان نعم العون ،و السند في تقديمه لنا النصائح و الإرشادات و التوجيهات اللازمة.

كما يشرفنا أن نقدم أسمى الآيات الشكر و الامتنان،و التقدير ،و المحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل لمعهد العلوم الاقتصادية بالأخص الدكتور "حولية يحي ".

كما لا ننسى كل من ساهم من قريب أو من بعيد، و لو بكلمة.

إهداء

الحمد لله وكفى و الصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد :

إلى كل من كلله الله بالهيبة و الوقار ...إلى من علمني العطاء بدون انتظار ... إلى من أحمل اسمه

بكل افتخار ...إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ...إلى القلب الكبير والدي العزيز "طلحة سعيد" . إلى من أرضعتني الحب و الحنان إلى رمز الحب و بلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض....إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب "أمي العزيزة".

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة..إخوتي " إيمان-سعدية-أمين.

إلى من كان عونا لي و سندا وقدم لي الدعم المادي و المعنوي "العايب هشام عبد الحميد"

إلى من كانوا ملاذي و ملجئي إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى الذين أحببتهم و أحبوني وجعلهم الله أخوتي في الله .. : رحمة- هاجر-شيماء- إكرام-زينب – أمينة – بشرى- نسرين- فريال – مامي- صفاء – دعاء – يسرى – أمينة –دنيا – رتيبة- حليمة- أحلام –وردة-مليكة ، ومن أحببتهم زملائي في معهد العلوم الاقتصادية.

إلى رفيقتي و زميلتي التي ساهمت معي في انجاز هذا العمل المتواضع " سطاح شهرزاد".

إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع ، سائلا الله عز و جل العلي التقدير أن ينفعنا به و يمدنا بتوفيقه.

طلحة الهام

إهداء

أهذي هذا العمل المتواضع إلى مذهلي الأول المتعاظم بالحنان، إلى التي تمتلك جواز سفري للجنة "والدتي الكريمة" بارك الله في عمرها إلى القدوة الدائمة في الحياة ، إلى نبراس العطاء المبذول و معلمي الأول إلى الشمعة التي تحترق كي تنير لي طريق العلم" أبي الغالي" حفظه الله ...

إلى من أعتمد عليهم في كل صغيرة و كبيرة ، إلى ملجئي في الحياة إخوتي "هوارية-كريمة –عبد المجيد- عصام" .

إلى كل من ساهم في هذا العمل و لو بكلمة بالأخص "نجار عمر".

إلى كل أصدقائي و زملائي في المعهد " علوم الاقتصادية" .

إلى من تشاركت معها أجمل اللحظات طيلة مشواري الجامعي ،زميلتي و مساعدتي في انجاز هذا العمل المتواضع الطالبة "طلحة الهام" و التي هي مثال للوفاء و التعاون ..

إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع ، سائلا الله عز و جل العلي التقدير أن ينفعنا به و يمدنا بتوفيقه.

سطاح شهرزاد

قائمة
المحتويات

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
الملخص	
الفهرس	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول: أدبيات الدراسة	
تمهيد الفصل	2
I. أدبيات الدراسة النظرية	2
1. تعريف التطور المالي	3
2. مؤشرات قياس التطور المالي	4
3. تعريف النمو الاقتصادي	5
4. قياس النمو الاقتصادي	6
5. علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي	6
II. أدبيات الدراسة التطبيقية	8
1. الدراسات السابقة	8

خاتمة الفصل 34

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد الفصل 36

I. تحليل وضعية الوساطة المالية للبنوك الجزائرية 37

1.قناة الادخار 39

2.قناة القروض 40

3.المؤشرات المرتبطة بكلى القناتين 43

II. قياس تأثير مؤشرات التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر 45

1.نموذج الدراسة وطريقة التقدير المستعملة 45

خاتمة الفصل 48

الخاتمة العامة 50

قائمة المراجع 52

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ملخص الدراسات	23
02	تطور هيكل الموارد المالية المجمعة	39
03	تطور هيكل القروض الممنوحة	40
04	تطور هيكل أسعار الفائدة	43
05	تطور مؤشر حجم الودائع لأجل/ حجم القروض خلال فترة 1994-2017	44
06	نتائج عملية التقدير باستخدام طريقة GMM	47

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور هيكل القروض من حيث الآجال	41

المقدمة العامة

أ-توطئة

النمو الاقتصادي هو من بين أهم المؤشرات الاقتصادية الذي اهتم بها الاقتصاديون وصناع القرار في العديد من الدول التي تسعى إلى تحسين المستوى المعيشي لديها, لكونه يسمح بتوسيع الخيارات أمام الحكومات, ويساعدها على القيام بمختلف المهام من بينها الرعاية الاجتماعية, التعليم, الصحة, وكذلك اهتمت به النظريات الاقتصادية الكلية لتحديد العوامل التي تؤثر فيه, ومن بين المحددات التي أحدثت جدلا واسع التطور المالي حيث يعمل النظام المالي المتطور والفعال على تسيير وتوفير المعلومات, كما أنه وجود مؤسسات داعمة ومكملة تضمن تنفيذ العقود, وحماية كافة الحقوق وهذا هو أحد أهم المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي, وبالتالي نماذج النمو الداخلي أدخلت مستوى التطور المالي كأحد أهم العوامل الأساسية التي تعمل على رفع معدلات التطور التقني المسببة للنمو.

وعلى هذا الأساس حظيت العلاقة بين التمويل والنمو على اهتمام الأدبيات الاقتصادية التي حاولت التأكيد على وجود تأثير ايجابي بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي, وتم التأكيد من جهة أخرى على أن التطور يسبب النمو الاقتصادي. وبعض الاقتصاديين يرون أن التنمية والنمو الاقتصادي هما من يخلقان الطلب على أنواع جديدة من الخدمات والترتيبات المالية, وأن القطاع المالي من خلال الوساطة المالية سيستجيب للمتطلبات الجديدة, وهذا الاتجاه يشير أن التطور المالي تابع للنمو الاقتصادي.

باعتبار الجزائر دولة نامية سلكت أسلوب التخطيط والكبح المالي لتحقيق الانتعاش والوصول بالاقتصاد الوطني إلى أعلى درجة من التطور والنمو, سخرت قطاعها المالي من أجل تمويل المشاريع دون الاخد بعين الاعتبار المتغيرات المالية والنقدية, الأمر الذي نجم عنه قصور في أنظمتها المالية, وتدني حجم الموارد المالية المعبئة, بالإضافة إلى سيطرة البنوك العمومية على النشاط المالي, وفي ظل هذا الوضع قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية ومالية وكذا برامج التكييف الهيكلية من أجل تصحيح هذا العجز الذي شهدته.

ب- **إشكالية البحث:**

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية:

ماهي طبيعة العلاقة التي تربط بين التطور المالي أو النظام المالي والنمو الاقتصادي؟

ومن الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يعتبر التطور المالي هو من يقود النمو الاقتصادي؟
- أم أن النمو الاقتصادي هو من يسبب التطور المالي؟
- هل هنالك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والنمو الاقتصادي؟

ت-فرضيات البحث:

يسعى هذا البحث إلى اختبار صحة الفرضية الأساسية التالية:

يؤثر التطور المالي ايجابيا على النمو الاقتصادي, لكن هدا التأثير يختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب نظام مالي لكل دولة.

أما الفرضيات الفرعية:

- التطور المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي, وبالتالي تحقيق فرضية العرض القائد أي اتجاه السببية يتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى التطور المالي, وبالتالي تحقيق فرضية الطلب التابع أي اتجاه السببية يتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.
- لا تربط أي علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

ث- **أسباب اختيار الموضوع:**

هنالك العديد من الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع منها مايلي:

- الموضوع هو من ضمن تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.
- رغبة من الطالبتان اكتشاف الموضوع والتعمق فيه نظرا لحداثة الموضوع والقلة القليلة من يستخدمونه في مذكرات الماستر.

- اكتشاف واقع التطور المالية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم وبالأخص الجزائر.

ج- أهمية الدراسة:

هذه الدراسة هي من أهم الدراسات الحديثة التي انشغل بها المفكرين وذلك في ظل تزايد الجدل الأكاديمي حولها, كما أنها عالجت موضوع التطور المالي والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم, وبالتالي هذه الدراسة ستكون إضافة علمية ومرجع يستفيد منه كافة الباحثين مستقبلا.

ح-حدود وعينة الدراسة:

هذه الدراسة غطت الفترة الممتدة من 1997 إلى غاية 2017 وتم اختيار هذه الفترة بالذات بسبب ندرة المعلومات بسبب الكوفيد19 , وكذلك الأزمة النفطية التي جاءت من 1997 إلى غاية 1998 المرتبطة بالأزمة الآسيوية باعتبار الجزائر من الدول النفطية التي تأثرت بانخفاض أسعار النفط, وكذلك أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 وتأثيراتها على القطاع المالي والقطاع الاقتصادي معا, وقد اعتمدنا في دراستنا على بيانات سنوية قدمها لنا البنك الدولي.

خ- أهداف الدراسة:

تقوم هده الدراسة بتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إعطاء مفهوم عن النمو الاقتصادي وطرق قياسه.
- كما تم تقديم مفهوم التطور المالي وأهم مؤشرات قياسه
- تحليل مجموعة من الدراسات التجريبية السابقة التي قامت بدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.
- القيام بدراسة قياسية لمعرفة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

د-منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين:

- المنهج الوصفي: في الجانب النظري للدراسة وذلك قصد الوصف والإلمام بكافة المعلومات المتعلقة بالموضوع.

- المنهج التحليلي: في الجانب التطبيقي للدراسة, وذلك عن طريق استخدام الأسلوب القياسي عن طريق استخدام طريقة تقدير العزوم المعممة GMM, كما تم استخدام البرامج الإحصائية المتمثلة فيExcel,Eviews.

ذ-**مرجعية الدراسة:**

من أجل القيام بدراسة وتحليل هذا الموضوع تم الاعتماد على عدة مصادر في الجانب النظري تم الاعتماد على االمقالات والملتقيات والمجلات العلمية وكذلك البحوث الجامعية في مجال الاقتصاد النقدي والبنكي وفي الجانب التطبيقي بالإضافة إلى ماسبق اعتمدنا على بيانات البنك الدولي و ألأسلوب الشخصي في تحليل البيانات.

ر-**صعوبات الدراسة:**

من أهم الصعوبات التي واجهناها في انجاز هذه الدراسة مايلي:

- الوقت كان غير كافي لإعداد هذه الدراسة, بسبب الأوضاع الصحية التي نمر بها جراء كوفيد19.
- قلة المراجع باللغة العربية المتعلقة بكل من التمويل والنمو الاقتصادي.

ز-**هيكل البحث:**

اعتمدنا على طريقة IMRAD, للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق ماتسعى إليه من أهداف, حيث تناولنا فصلين اثنين, أولا بدئنا عملنا بمقدمة عامة ثم في الفصل الأول تطرقنا إلى الجانب النظري قسمناه إلى مبحثين, المبحث الأول كان عبارة عن تعاريف ومقاييس ومؤشرات كل من التطور المالي والنمو الاقتصادي, أما المبحث الثاني كان عبارة عن دراسات سابقة لمختلف دول العالم من 1970 إلى غاية 2017.

بينما تناولنا في الفصل الثاني الجانب التطبيقي لقياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام طريقة تقدير العزوم المعممة GMM خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى غاية 2017, حيث تم تعريف الإطار القياسي المتبع في التحليل, تم عرض النتائج التي

توصلنا اليها ومناقشته, تم قمنا بوضع خاتمة عامة حاولنا فيها إتباث صحة الفرضيات أو نفيها.

الفصل الأول: أدبيات الدراسة النظرية

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من المؤشرات الاقتصادية, وأحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد، كما أنه يتم الاعتماد عليه لمعرفة مستوى دخل الفرد ورفاهيته، أما بالنسبة للنظام المالي يعتبر من أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية المعاصرة، نظرا لكونه المحرك الأساسي لأي عملية تنمية، فهو يلعب دورا هاما في حشد المدخرات وتحويلها إلى استثمارات تدعم النمو وتزيد من مستوى الرفاهية في المجتمع وكل ذلك بأقل تكلفة، فبالتالي يعتمد النمو الاقتصادي على تطور النظام المالي سواء تعلق الأمر بالقطاع المالي المصرفي أو أسواق رأس المال.

وبناءا على ذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى أدبيات الدراسة النظرية وذلك من خلال عرض مختلف المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي والتطور المصرفي ومؤشرات قياسهم وفي أدبيات الدراسة التطبيقية سنحاول جمع كافة الدراسات السابقة لمختلف دول العالم وسنرى كيف فسرت كل دراسة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي.

I. أدبيات الدراسة :

سنحاول في هذا الجزء إعطاء لمحة مختصرة عن مفاهيم التطور المصرفي والنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات قياسهما والعلاقة التي تربطهما نظريا.

1-تعريف التطور المالي:

يطلق مفهوم النظام المالي على مختلف المؤسسات المالية التي تتعامل في قضايا التمويل والاستثمار والادخار والإقراض ومن ضمنها المصارف بأنواعها والأسواق المالية بفئاتها كلها، فضلا عن مؤسسات التأمين بأنواعها المختلفة، وهذا يشكل جزءا من النظام المالي ولا يمثله كله، فتلك المؤسسات هي في حقيقة الأمر هياكل وبنى تتم في داخلها عمليات ومعالجات نقدية وتستخدم أدوات مالية متعددة, ومن ثم فإن التوصيف الأساس لأي نظام مالي لابد من أن يكون عبارة عن مجموعة من العلاقات المالية المتداخلة بين الأفراد والوحدات المختلفة التي تشكل الاقتصاد.[1]

أما حسب تقرير DFID نقول عن قطاع مالي بأنه متطور إذا كان قادر على: [2]

- تحسين مستويات الكفاءة والمنافسة.
- زيادة كمية وتحسين نوعية الخدمات المالية المتاحة.
- زيادة وتنويع المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي.

[1] شلحي الطاهر، غربي يسين سي لأخضر, قهيري فاطنة، **علاقة تطور النظام المالي بالنمو الاقتصادي على ضوء بعض الدراسات الاقتصادية القياسية**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 04 و05 فيفري 2019.

[2] Department for international development, **The importance of financial Sector Development for Growth and Poverty Reducction**, Policy division working, 2004, P6.

- زيادة نسبة السيولة المتاحة من خلال القطاع المالي.
- مدى قدرة مؤسسات القطاع المالي على تخصيص رأس المال للقطاع الخاص، والاستجابة لحاجياته.
- تحسين تنظيم واستقرار القطاع المالي.

2-مؤشرات قياس التطور المالي:

تنقسم إلى قسمين مؤشرات تخص القطاع المصرفي وأخرى تخص تطور الأسواق المالية، سنتطرق فيما يلي لأهم هذه المؤشرات: [3]

2-1-مؤشرات قياس تطور القطاع المصرفي:

- نسبة العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي (M_2 /PIB) أو(M_3/PIB) : تعكس هذه النسبة نقدية الاقتصاد، وتستخدم كمؤشر لسيولة وحجم القطاع المصرفي قياسا إلى حجم الاقتصاد، حيث يرتبط المستوى المرتفع لهذا المؤشر بتطور الخدمات المالية.
- نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي: (QM/PIB) تعطي صورة أكثر وضوحا عن تطور الجهاز المصرفي، حيث تعبر هذه النسبة عن حجم الوساطة المالية غير البنكية ومدى أهميتها في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال الودائع الادخارية.
- نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويمثل قدرة الوساطة الماليين على تعبئة الموارد بمختلف أنواعها, نظرا لأهمية ذلك للوساطة على اعتبار أن عمليات الإقراض ترتبط بشكل وثيق بحجم الودائع.

[3] خاطر طارق، مفتاح صالح، **التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1990-2013**،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية,العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014،ص 143- 144.

- حجم أصول (خصوم) الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي: تقيس هذه النسبة حجم (Size) القطاع المصرفي في الاقتصاد.
- حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي: نسبة مهمة تعبر عن التخصيص الجيد والفعال للموارد المالية وكفاءة المصارف، على اعتبار أن منح الائتمان إلى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الاستثمار والإنتاجية مقارنة بالقطاع العام.
- نسبة الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان: تعكس هذه النسبة توزيع الائتمان في الاقتصاد بين القطاعين العام والخاص.

2-2-مؤشرات قياس تطور الأسواق المالية:

- نسبة القيمة السوقية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (معدل الرسملة): تقيس هذه النسبة حجم سوق الأوراق المالية, وتدل على المقدرة على توجيه رأس المال وتوزيع المخاطر.
- نسبة حجم التداول الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة حجم التداول).
- نسبة حجم التداول الإجمالي إلى القيمة السوقية الإجمالية (نسبة التقلب).

3-تعريف النمو الاقتصادى: [4]

يعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن عملية تتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن)، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية

[4] زياد محمد زريقات، علي حسين المقابلة، أيمن محمد سعيد يوسف، **تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2009)**، المجلة العربية للإدارة مجموعة 35، العدد 1، يونيو(حزيران) 2015، ص6.

والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.

كما يعرف سيمون كازنت - الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة1971 - النمو الاقتصادي بأنه: ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها.[5]

4-قياس النمو الاقتصادى:

إن قيمة كل ما ينتج من سلع وخدمات في سنة معينة تساوي الناتج المحلي الإجمالي، ويقاس معدل نمو الاقتصاد بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويمكن قياس النمو الاقتصادي بطريقة أخرى من خلال دراسة المستوى المعيشي لمواطني الدولة الذي يحسب بتقسيم الناتج المحلي الإجمالي على عدد سكان الدولة ليتم الحصول على مقياس متوسط الناتج المحلي الإجمالي الفردي الذي يقيس قيمة السلع والخدمات التي قد يحصل عليها الفرد في المتوسط, وذلك إذا تم توزيع السلع والخدمات المنتجة في الدولة في تلك السنة بصورة متساوية على السكان. [6]

5-علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادى:[7]

إن الاهتمام النظري للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي يعود إلى كل من: Schumpeter (1912), Bagehot

[5] شلحي الطاهر, غربي يسين سي لأخضر، قهيري فاطنة، **مرجع سابق**.

[6] خديجة تافساست،**تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2013**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، تحت إشراف الدكتور عمار زيتوني، جامعة الحاج لخضر 1، باتنة ،2016-2017، ص 83.

[7] تهتان موراد، **مقالة بعنوان تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)**، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد5،العدد2، ص5.

(1873) اللذين أكدا الدور الفعال لتطور وسائل الدفع والوساطة المالية في توفير التمويل الضروري لدفع وتحفيز النمو الاقتصادي، وبالرغم من تأكيد العديد من الاقتصاديين بعد ذلك على الدور الفعال للقطاع المالي في النمو الاقتصادي مثل:

Gold smith (1969), Shaw et Mckinnon (1973), Spell man (1982), King et levine (1992-1993), Levine et loayzo et beck (2000).

فقد شكك البعض الآخر في أهمية القطاع لعملية النمو مثل:

Loryt et Robert Lucass (1988), Rioja et Valerg (2004).

وقد استخدمت غالبية الدراسات مؤشرات خاصة بالقطاع المصرفي للدلالة على نمو القطاع المالي, في حين تم إغفال المؤشرات الدالة على نمو سوق الأوراق المالية التي تم إدراجها في السنوات القليلة الماضية، وقد ظهر تباين كبير في النتائج التي توصلت إليها الدراسات التطبيقية، بل أن الدراسات المؤيدة لوجود العلاقة اختلفت في تحديد اتجاهها، وقد حاول Patrick (1966)، إيجاد إجابة لهذا التساؤل عن طريق دراسته لظاهرة قيادة العرض فقيادة العرض تشير إلى أن النظام المالي الكفء يعتبر محفزا لعملية النمو، فالعلاقة إذا تسير من النمو المالي إلى النمو الاقتصادي.

وكانت ظاهرة تبعية الطلب هي الأكثر شيوعا، وتلك الظاهرة تشير إلى أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى التوسع في القطاع المالي وهي نفس الرؤية التي تبناها كل من:

Robinson (1952), Gurlry and shaw (1955-1956-1960-1976)

II. أدبيات الدراسة التطبيقية:

1. الدراسات السابقة:

بعد تطرقنا في الجزء السابق إلى الأدبيات النظرية للتطور المالي والنمو الاقتصادي والعلاقة التي تربط بينهما سوف نعرض في هذا الجزء أهم الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها والتي لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا:

دراسة حمد خلف (2009)[8]: قام الباحث بدراسة تأثير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق من الفترة 1970 إلى 2007 وذلك من خلال استخدام الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتطور المصرفي، واستخدم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي كما استخدم الباحث طريقة الإنذار الذاتي الموزع ARDL ووجد أن الجهاز المصرفي العراقي غير المتطور لم يستطع لعب دور فعال في تشجيع النمو الاقتصادي في القطر، وبالتالي لابد من اتخاذ سياسات تسعى إلى تفعيل دور الجهاز المصرفي في عملية التطور الاقتصادي في العراق من خلال تفعيل القطاع الخاص في الاقتصاد والحد من الأنشطة غير الرسمية فيه، وكذلك تحرير الجهاز المصرفي من جميع سياسات الكبح المالي, وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في العراق.

[8] عمار حمد خلف، **بحث حول قياس تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق مستل من أطروحة دكتوراه بعنوان (past and present Study of commercial banking in Iraq)**، جامعة بونا، الهند،2009، ص 179- 194.

دراسة عبد المجيد وميرفت عبد السلام (2010)[9]: قام الباحثان في هذه الدراسة باختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في 100دولة خلال الفترة 1960-2006, وقد تم قياس التطور المالي من خلال 21 مؤشر تقيس خمس نواحي وهي: الحجم، السيولة، الكفاءة، التحول الهيكلي، الانفتاح المالي، أما بالنسبة للنمو الاقتصادي، فقد تم قياسه باستخدام معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك بتطبيق اختبار GRANGER للسببية في الأجلين القصير والطويل، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: سيادة فرضية الطلب بالنسبة للعينة ككل في الأجل القصير، في حين تحققت فرضية العرض في الأجل الطويل للعينة، وهذا قد يرجع إلى أن ما يقرب من ثلثي دول العينة هي من الدول النامية والتي ترتكز التنمية فيها على تنمية القطاع الحقيقي وإحداث التراكم الرأسمالي في المراحل الأولى، ثم في الأجل الطويل يتم التركيز على تنمية القطاع المالي، وتلخص ما سبق إلى أنه ينبغي على واضعي السياسة الاقتصادية في دول العينة تصميم السياسة الاقتصادية من خلال التركيز على الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتحفيز النمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى التطور المالي مثل: إعداد برامج لتدريب العمالة من أجل تحسين الإنتاجية، القيام بإصلاحات ضريبية لتحفيز الاستثمار، وضع نظم لتشجيع الصادرات وهذا في ضوء دراسة التجربة الناجحة لدول جنوب شرق آسيا في هذا المجال في الأجل القصير، في حين يجب تركيز الاهتمام على خلق وتشجيع المؤسسات المالية المصرفية ورفع كفاءة أدائها من أجل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع في الأجل الطويل.

[9] عبد المجيد وميرفت عبد السلام، **التطور المالي والنمو الاقتصادي(دراسة تطبيقية)**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية،جامعة حلوان، كلية التجارة إدارة الأعمال،مصر، المجلد2، 2010، ص283-296.

دراسة Ali Awdeh(2012) [10]: قام الباحث بدراسة الاتجاه السببي بين تطوير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في لبنان خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى غاية 2011 وذلك باستخدام اختبارات السببية منGRANGER ، بحيث نجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي إلى إجراءات القطاع المصرفي مثل نمو الودائع والائتمان للقطاع الخاص المحلي, على عكس ذلك الائتمان الذي تقدمه البنوك للقطاع الخاص المقيم, وحجم القطاع المصرفي وكفاءته وتركيزه لا يؤثران بشكل كبير على النمو الاقتصادي, وبالتالي هذه النتائج تدعم فرضية متابعة الطلب فيما يتعلق بالصلة بين القطاع المالي والتنمية الاقتصادية في لبنان، وتؤكد تقديرات الانحدار باستخدام طريقة OLS النتائج المذكورة أعلاه .

دراسة Abdusalam Abubakar و Ibrahim Musa Gani (2013) [11]: رأى الباحثان أن العلاقة بين التمويل والنمو في نيجيريا يلزمها إعادة تقييم حيث قامت هذه الدراسة بإعادة فحص العلاقة طويلة المدى بين مؤشرات التنمية المالية والنمو الاقتصادي في نيجيريا من الفترة 1970 إلى 2010 باستخدام نهج Johannsen and Juselius (1990) للاندماج المشترك ونمذجة تصحيح خطأ المتجهات (VECM)، كشفت نتائج الدراسة على المدى الطويل أن الالتزامات السائلة للبنوك التجارية والانفتاح التجاري تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، على عكس ذلك فإن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومعدل الفائدة المرتفع يعيقان الاستثمار والنمو، وبالتالي يجب أن تركز الإصلاحات المالية

[10]Ali Awdeh , **Banking Sector Development and Economic Growth in Lebanon**, International Research Journal of Finance and Economics ISSN 1450-2887,Issue 100, 2012, p 53 - 62.

[11]Abdulsalam Abubakar and Ibrahim Musa Gani, **Impact of Banking Sector Development on Econimic Growth : Another Look at the Evidence from Nigeria,** Journal of Business Management and Social Sciences Research (JBM and SSR) Volume 2, Numéro 4, April 2013, p 47 - 57.

في نيجيريا على تعميق القطاع من حيث الأدوات المالية حتى تتمكن الشركات من الحصول على بدائل لائتمان البنوك، كما يجب على الحكومة غرس الانضباط المالي من أجل الحد من الاقتراض المفرط من القطاع المالي.

دراسة زياد محمد زريقات، علي حسين المقابلة، أيمن محمد سعيد يوسف (2015)[12]: قام الباحث بدراسة تحليل أثر العلاقة بين تطوير النظام المالي ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1980- 2009, و بالاعتماد على نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية تم استخدام تحليل التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل والقصير، وفي الأخير أظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية ثنائية بين تطوير النظام المالي والنمو الاقتصادي في الأردن ، وبالتالي كل من التحرر الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، والتطورات المالية لها دور مهم في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي، كما أن هذه الدراسة أوصت الحكومة بالاستمرار في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتسهيل دخول رؤوس الأموال، تشريع السياسات الاقتصادية اللازمة و اتخاذ الإجراءات الاقتصادية التي تكفل السيطرة على معدلات التضخم، إجراء المزيد من الإصلاحات المؤسساتية لزيادة فعالية القطاع المالي في الأردن، وفي الأخير يتم إجراء تقييم مرحلي لمدى كفاءة وفعالية هذه الإصلاحات.

دراسة بن دحمان آمنة (2015-2016)[13]: قامت الباحثة بدراسة نظرية وتجريبية للتطور المالي وعلاقته بالنمو

---

[12] زياد محمد زريقات، علي حسين المقابلة، أيمن محمد سعيد يوسف، **تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2009)**، المجلة العربية للإدارة مجموعة 35، العدد 1، يونيو(حزيران) 2015، ص 3-23.

[13] بن دحمان أمينة،**التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989- 2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام LMD في العلوم الاقتصاد النقدي والمالي تخصص مالية، تحث إشراف الدكتور بن بوزيان محمد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص341.

الاقتصادي في الدول النامية، حيث عرضت مختلف الأدبيات النظرية والدراسات السابقة التجريبية التي تناولت العلاقة بين التمويل والنمو.

وأجريت دراسة تحليلية قياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في ظل شرط الإطار المؤسساتي، وذلك باستخدام نموذج ديناميكي وبيانات Panel لعينة من 25 دولة نامية خلال الفترة 1989- 2014، باستخدام مؤشرات قياس تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية، ومؤشر قياس جودة الإطار المؤسساتي. وفي الأخير النتائج المتحصل عليها بينت أن تطور القطاع المصرفي كان له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في هذه الدول، وأن الإطار المؤسساتي خفف من هذا التأثير السلبي، أما بالنسبة لتطور الأسواق المالية كان له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الدول السابقة، وأن البيئة المؤسساتية عززت من هذا التأثير الايجابي.

دراسة Lana Ahmad Algasawneh (2016) [14]: قامت الباحثة في هذه الدراسة بتوضيح العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة (1980- 2012)، واعتمدت في الدراسة على نموذج قياسي تم بناؤه بناء على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة واشتمل النموذج على متغير الناتج المحلي الإجمالي كممثل للنمو الاقتصادي، وكذلك كل من: عرض النقد، وإجمالي الودائع، إجمالي الائتمان، كمتغيرات مستقلة دالة على التطور المالي، واستخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك لتوضيح العلاقة بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل، كما تم تطبيق منهجية تصحيح الخطأ (VECM) والاعتماد على نتائج الاختبار لبيان

[14] Lana Ahmad Algasawneh,**The relatioship between financial development and the jordanian economic Growth :During the period (1980-2012)**,Department of Economics Business and Finance, Mutah university 2014, Monday 23 may 2016.

السببية بين المتغيرات في الأجل الطويل, وكذلك اختبار تحليل مكونات التباين واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل لتحقيق الأهداف المنشودة، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة تكاملية تصف تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي, حيث تبين أن متغير إجمالي الودائع صاحب التأثير الأكبر من بين جميع متغيرات الدراسة يليه متغير عرض النقد بالمفهوم الواسع، في حين كان أثر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص سلبيا على النشاط الاقتصادي، وهناك علاقة سببية من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع أي تحقق نظرية قيادة العرض في الأجل الطويل.

دراسة Javed Ahmed و Malik Fahim Bashir (2016)[15]: قامت هذه الدراسة بتحقيق تجريبي لتنمية القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي لدول مختارة من رابطة حنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) وذلك خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2013 ، وذلك من خلال تضمين المربع الأدنى العادي (OLS)، ولوحة (TSLS) ونموذج التأثير الذي يشمل متغيرات تطوير القطاع المصرفي الرئيسية النقود وأشباه النقود (RQM) والائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (PC) له تأثير إيجابي وقوي من الناحية الإحصائية على النمو الاقتصادي في جميع النماذج, وكانت نتيجة هده الدراسة أنه لا يمكن لأي اقتصاد أن يتطور بدون نمو كبير في القطاع المصرفي ومن المهم أن يكون هناك نظام مصرفي سليم وصارم لبناء نمو اقتصادي مستدام، لذلك يقترح على اقتصاديات رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)

[15] Javed Ahmed and Malik Fahim Bashir, **An empirical investigation of banking sector development and economic growth in a panel of selected SAARC countries** , Theorettcal and applied economics, volume XXIII, numéro 2(607),summer 2016, p 65-72.

التركيز على تطوير القطاع المصرفي من أجل نمها على المدى الطويل.

دراسة ليندا إسماعيل ورؤى شاكر(2016)[16]: قام الباحثان بدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال فترة 1980 إلى غاية 2010، وقد تم قياس التطور المالي بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص وبعرض النقود المفهوم الواسع، وتم قياس النمو الاقتصادي بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وتم استخدام اختبار Johannsen للتكامل المشترك, نموذج تصحيح الخطأ، اختبار GRANGER للسببية، وبالتالي نتائج اختبارJohannsen أظهرت أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، والتطور المالي يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي في سوريا خلال فترة الدراسة، بالمقابل تظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن العلاقة قصيرة الأجل بين التطور المالي، مقاسا بالمعروض النقدي، وبين النمو الاقتصادي سالبة، في حين أنها موجبة عند استخدام الائتمان الخاص، لكنها غير معنوية، في كلتا الحالتين، أما بالنسبة لاختبار GRANGER فبين أنه لا وجود لسببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة المدروسة.

دراسة Imane Yousfi (2017)[17]: قامت الباحثة في هذه الدراسة من التحقيق في العلاقة قصيرة المدى بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في الأردن، وذلك من خلال استخدام اختبار السببية من GRANGER ، واختبار التكامل المشترك ونموذج خطأ المتجه (VECM)، لمعرفة ما إذا كان النظام المالي يؤثر على النمو الاقتصادي والنمو يحاول التأثير

[16] ليندا إسماعيل و رؤى شاكر، **مقالة بعنوان دراسة تأثير العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1980-2010**، مجلة جامعة البعث، العدد60، المجلد 38، سوريا، 2016، ص 37.

[17]Imane Yousfi, **Banking Development and Economic Growth in Jordan : Evidence from VECM Model,** Algerian Journal of Financial and Banking Studies N°03/2017, p235-265.

في النظام المالي على المدى الطويل، تم جمع هذه البيانات المستخدمة في الدراسة من الفترة 1993 إلى 2015، كما تم استخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي وكمتغير تابع أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في التمويل البنكي الكلي، إجمالي الودائع وإجمالي الاستثمارات تم التعبير عنها كنسب من الناتج المحلي الإجمالي وقد استخدمت هذه المتغيرات لقياس النمو، أظهرت النتائج أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة عند مستوياتها الأصلية ولكن مستقرة عند الفرق الأول، أما نتائج اختبارات GRANGER للسببية على المدى القصير و VECMعلى المدى الطويل فكشفت أن كلا من التمويل والاستثمار في البنوك الأردنية لها تأثير معنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي على الأمدين القصير والطويل، على عكس الودائع التي لم يكن لها أي تأثير ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، كما أن لا تأثير للنمو الاقتصادي على التمويل وإجمالي الودائع وإجمالي الاستثمارات في البنوك الأردنية.

دراسة عبير عموص (2017)[18]: هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر وتحليل التطور في الجهاز المصرفي والتطور في سوق فلسطين للأوراق المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2008-2015) ، أبرزت هذه الدراسة دور كل من المصارف والسوق المالي في النشاط الاقتصادي، وذلك باستعمال مجموعة من المؤشرات تمثل مدى تطور كل من المصارف والسوق المالي وذلك بالاعتماد على الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة والتي اشتملت على ثلاث متغيرات، القروض الموجهة إلى القطاع الخاص بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والكتلة النقدية (M2) كنسبة من الناتج المحلي، وحجم

[18]عبير عموص, **تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني على النمو الاقتصادي في فلسطين (2008-2015)**, دائرة الأبحاث والسياسة النقدية, فلسطين,آذار 2017.

التداول في السوق المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى استخدام متوسط نسيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كممثل للنمو الاقتصادي. أما بالنسبة للبيانات ومعظم المعلومات في الخاصة بالدراسة تم التحصل عليها من سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقد تم استخدام النموذج الخطي اللوغاريتمي لتقدير النمو الاقتصادي، من خلال المؤشرات التي تعكس تطور القطاع المالي في فلسطين، حيث يتم تقدير النموذج باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Liner Régression) بطريقة المربعات الصغرى (OLS). كما استخدمت الباحثة مجموعة من الاختبارات أهمها، اختبار معامل التحديد (R^2)،واختبار جذر الوحدة (t)،واختبار فيشر (F)، واختبار الارتباط الذاتي (Auto corrélation) وذلك لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، وقد أظهرت النتائج على أنه هناك أثر ايجابي لتطور القطاع المالي الفلسطيني في تحفيز النمو الاقتصادي، أما في مجال سوق فلسطين للأوراق المالية، فقد توصلت الباحثة إلى أن حجم التداول في البورصة لا يؤثر في النمو الاقتصادي.

دراسة Mohamed Abusharbeh (2017)[19]: تبحث هذه الدراسة في تأثير بعض مؤشرات القطاع المصرفي (التسهيلات الائتمانية، وصندوق المودعين، وعدد الفروع، وسعر الفائدة) على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة الزمنية 2000 إلى 2015، وتم تنفيذ النموذج التجريبي باستخدام الانحدار العادي لأقل مربع لإثبات أن الإنتاج يتأثر بشكل كبير من خلال دفع القطاع المصرفي نحو النمو, وبالتالي تظهر النتيجة على أن القروض المصرفية مرتبطة بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي وهذا يشير إلى أن

[19]Mohammed Abusharbeh, **The Impact of Sector Development on Economic Growth : Empirical Analysis From Palestinian Economy,** Journal of Emerging Issues in Economics Finance and Banking (JEIEFB) An Online International Research Journal (ISSN: 2306-367X),Volume 6, Issue 2, 2017, p 2306 -2316.

تطوير الصناعة المصرفية يميل إلى تحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني كحالة رائدة في العرض، أما معدل الفائدة وودائع العملاء وعدد الفروع ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

دراسة لمياء عماني و محمد زكريا بن معزو (2017)[20]: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة التجريبية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة الممتدة من 1988 إلى غاية 2014، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، وقد تم الاعتماد على حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص من قبل المصارف وحجم التداولات في سوق المال كمؤشرين للتطور المالي. النتائج التجريبية أظهرت أن زيادة حجم القروض الموجهة من المصارف نحو القطاع الخاص كنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في النمو الحقيقي بحوالي 0,4 % على المدى الطويل، وبالمقابل انتهت الدراسة بغياب دور فاعل لسوق الدار البيضاء المالي على النمو، ويعود جانب من ذلك إلى أثر المزاحمة الذي تحدثه المصارف على نشاط البورصة، وعليه فإن المغرب مطالبة بتسريع وتيرة خوصصة المصارف، ومواصلة الإصلاحات لسوق المال المساهمة في جذب المدخرات ودعم النمو على المدى الطويل.

دراسة سلطاني محمد وبري صالح (2017-2018)[21]: أجريت هذه الدراسة لاختبار أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول النامية من الفترة 1985 إلى 2016، وذلك لإبراز كل من الوساطة والأسواق المالية في النشاط الاقتصادي, باستعمال مجموعة من المؤشرات القروض الموجهة

[20] لمياء عماني ومحمد زكريا بن معزوز، **قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب دراسة تجريبية باعتماد نموذج ARDL للفترة 1988- 2014**، مجلة الباحث، العدد 17، 2017، ص 129- 142.

[21] سلطاني محمد، وبري وبري صالح، **أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لمجموعة من الدول النامية (1985-2016)**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، تحت إشراف الدكتور بنين بغداد، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2017- 2018.

إلى القطاع الخاص بالنسبة إلى GDP، الكتلة النقدية M2 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومجموع أصول البنوك التجارية إلى مجموع أصول البنوك التجارية وأصول البنك المركزي ورسملة البورصة، مؤشر حجم تداول الأوراق المالية GDP %، ومعدل الدوران كما استخدم الباحثان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كممثل للنمو الاقتصادي وطريقة تحليل المكونات الأساسية للحصول على المؤشرات لتطور كل من الوساطة والأسواق المالية بهدف جمع وحصر5 دول ،ولتحقيق الغاية من الدراسة تم استخدام طريقة تحليل بيانات Panel والتي شملت اختبارات جذر الوحدة على بيانات Panel واختبار العلاقة السببية وتقدير نموذج Panel الساكن باستعمال نموذج الأثر الثابت والعشوائي, وف الأخير وجدت هذه الدراسة أن كل المتغيرات موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية مع النمو الاقتصادي، أما المعروض النقدي فكانت إشارته سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي.

دراسة سي محمد كمال و مجاهد كنزة (2018) :[22] قام الباحثان في هذه الدراسة إلى مناقشة أثر الوساطة المالية للبنوك الجزائرية على النشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2015، ولتحقيقي هدا الهدف تم استخدام طريقة GMM لتقدير نموذج الدراسة، وتم استخدام مؤشرات ممثلة للوساطة المالية والتطور المصرفي تتمثل في القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص، M1، M2 ومجموع الادخار كلها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومجموع أصول البنوك التجارية إلى مجموع أصول البنوك التجارية وأصول البنك المركزي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثل للنمو الاقتصادي، وبالتالي توصل الباحثان

[22] سي محمد كمال ومجاهد كنزة، **أثر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990- 2015**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد3، العدد06، ديسمبر 2018، ص13- 24.

من خلال هذه الدراسة القياسية إلى أن مؤشرات التطور المصرفي إجمالا تمارس تأثير سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة محمد رضا بوسنة (2018)[23]: في هذه الدراسة قام الباحث بتحليل أثر مساهمة القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014، وقد تم الاعتماد على نموذجين لعكس العلاقة بين المتغيرين، النموذج الأول يحتوي على مؤشر مباشر للتطور المالي في الجزائر، والنموذج الثاني تم التعبير عن التطور المالي من خلال مؤشرين: المؤشر الأول يقيس التطور المؤسسي، والمؤشر الثاني يقيس تطور السوق المالية، وتم الحصول على بيانات الدراسة من قواعد بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، توصلت الدراسة في الأخير إلى عدم القدرة على الاعتماد على النموذج الأول لدراسة العلاقة بين المتغيرين على المدى الطويل، وأظهرت نتائج اختبار الربط إمكانية استخدام النموذج الثاني لتحليل العلاقة طويلة المدى ،بعد تقدير معاملاتها، كما أن استخدام نموذج ARDL كانت نتائجه على المدى الطويل تظهر علاقة إيجابية بين مؤشر التطور المؤسسي والنمو الاقتصادي، في حين كانت العلاقة سلبية وضعيفة بين أداء السوق المالية والنمو الاقتصادي.

دراسة محمد صالح حمدان (2019)[24]: قام الباحث في هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم ونظريات التطور المالي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي, وتبيان الأهمية الاقتصادية للقطاع المالي في نمو الاقتصاديات المختلفة، ودراسة أثر

[23] محمد رضا بوسنة، **مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي للجزائر باستخدام ARDL**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، 11 جانفي2018، ص 31-47.

[24] صالح محمد حمدان، **تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في الاقتصاد والعلوم الإدارية تخصص اقتصاد ، تحت إشراف الدكتور سمير مصطفى أبو مد الله، جامعة الأزهر،غزة،2019.

التطور المالي في نمو اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما تم انتهاج المنهج القياسي, وذلك من خلال بناء نموذج Panel data لدول التعاون الخليجي وهي كالتالي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، قطر، سلطنة عمان. وتكون نموذج الدراسة القياسية من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع، بينما تكونت المتغيرات المستقلة من: الائتمان المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الناتج، عرض النقد الموسع إلى إجمالي الناتج، صافي الاستثمار المالي، وتم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي للفترة 1990- 2017، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن التطور المالي في اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي لم ينعكس بشكل ملموس في نمو اقتصادياتها الحقيقية، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن تحليل طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي يعتبر من القضايا الشائكة في الاقتصاد الخليجي، حيث تتفاوت البلدان الخليجية في درجة الاستفادة وتثمير نتائج التطورات المالية في نمو اقتصادياتها، كما أوصت الدراسة دول مجلس التعاون الخليجي بضرورة اشتقاق الدروس والعبر من بعض التجارب الدولية الناجحة في استفادتها من التطور المالي بشكل ينعكس ايجابيا في نمو اقتصادها، ونواتجها وخصوصا نمو مستدام في القطاع الصناعي.

دراسة محمد زكاري وعلي نبيل بلوار (2019) [25]: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1980- 2017)، باستخدام منهجية التكامل المتزامن ومتجه نموذج تصحيح الخطأ، فكشفت النتائج عن وجود علاقة طويلة الأجل بين التنمية

[25] Mohamed zekkari and Ali nabil belouard , **An econometric study of relationship between financial development and economic growth in algeria during the period (1980 – 2017)**, Revue des des sciences commerciales ISSN :1112-3818 /EISSN :2602-5396, Vol.18, N° 2 : Décembre 2019, P 93-103 .

المالية والنمو الاقتصادي، وأظهرت التأثير الضعيف أو السلبي للتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بسبب ضعف كفاءة القطاع المالي، كما أثبتت وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه في الأجل القصير من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي، وهو ما يؤكد فرضية الطلب التابع.

دراسة بوعباية دعاء (2019-2020) [26]**:** قامت الباحثة في هذه الدراسة إلى قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس)، باستخدام البيانات السنوية لثلاثة مؤشرات مالية مفسرة لمدى تطور الأنظمة المالية خلال الفترة (1990-2018) والتي شملت: الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (CRDT)، مؤشر الكتلة النقدية (M2)، مؤشر الانفتاح التجاري (OPNESS) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDR) الذي يعبر عن النمو الاقتصادي، وللتحقيق من صحة فرضية الدراسة، تم الاعتماد على منهجية استقرار السلاسل الزمنية بما فيها التكامل المشترك ل: Johannsen (1988) واختبار السببية ل: GRANGER (1987)، وقد أظهرت النتائج في هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في تونس وانعدامها في الجز ئر والمغرب، أما نتائج اختبار سببية GRANGER، فقد بينت وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التطور المالي نحو النمو الاقتصادي في كل من المغرب وتونس، في ظل انعدامها في الجزائر.

[26] بوعباية دعاء، **قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2018)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقد وبنكي، تحت إشراف الدكتور نعجة عبد الرحمان،جامعة مولاي طاهر، سعيدة، 2019-2020.

دراسة بدر شحدة سعيد حمدان (2020) [27]: قام الباحث في هذه الدراسة بتقدير أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وقطر وعمان والسعودية) خلال الفترة 1990- 2017، باستخدام منهج بيانات البانل panel data approcha، بواسطة تطبيق ثلاثة نماذج: نموذج الانحدار المجمع Pooled régression model، ونموذج التأثيرات الثابتة Fixed effects model ونموذج الآثار العشوائية random effects model، وللتفضيل بين النماذج السابقة تم استخدام اختبارين: إختبار Lagrange Multiplier (LM) للاختيار بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج التأثيرات الثابتة، واختبار Haussmann (1987) للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وقد توصلت الدراسة التي قام بها الباحث إلى أنه هنالك أثر ايجابي بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بينت النتائج وجود علاقة ايجابية بين كل من (المعروض النقدي الموسع، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص)، والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي إلى خلق بيئة هيكلية تجعل التطور المالي ممكنا، بما في ذلك تدخل حكومي أقل في تخصيص الائتمان وجودة مؤسسية.

دراسة جمال الجويني ومحمد موعش (2020)[28] **:** في هذه الدراسة يهدف الباحثان إلى تحديد تأثير مجموعة من مؤشرات القطاع تطور القطاع المصرفي والأسواق المالية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عشرة دول

[27] بدر شحدة سعيد حمدان، **التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال اقتصاديات، المجلد 16 / العدد 23، 03جوان 2020، ص 15-32.

[28] جمال الجويني و محمد موعش, **أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، الدائرة الاقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2020، ص2- 15.

عربية خلال الفترة (2000- 2018)، وذلك باستخدام منهجية قياسية تستند إلى نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تم تقسيم عينة الدول إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تضم أربعة دول مستوردة للنفط (الأردن وتونس ومصر والمغرب)، بينما المجموعة الثانية تضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات والبحرين و السعودية وعمان وقطر والكويت)، تم الاعتماد على مؤشرين لتطور القطاع المصرفي، وهما نسبة السيولة المحلية من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى نسبة القيمة السوقية للبورصات من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لتطور الأسواق المالية، بالإضافة إلى بعض المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي مثل الاستثمار والانفتاح التجاري والنمو السكاني، بالنسبة لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، أشارت نتائج التقدير إلى أن السيولة المحلية لها أثر موجب وغير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في حين أن القيمة السوقية لأسواق المال (البورصات) له أثر معنوي موجب، وبخصوص مجموعة دول مجلس التعاون لدى الخليج العربية، بينت النتائج أن تحسن نشاط أسواق المال له أثر موجب لكنه غير معنوي على النمو الاقتصادي الحقيقي، كما لم يثبت وجود أثر معنوي موجب لمؤشرات القطاع المصرفي (السيولة النقدية والائتمان للقطاع الخاص) على النمو الاقتصادي الحقيقي.

وسنعرض فيما يلي جدول يلخص أهم هذه الدراسات:

الجدول (1) : ملخص بعض الدراسات

الدراسة	العينة وفترة الدراسة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	طريقة معالجة الموضوع	نتائج الدراسة
حمد خلف 2009	العراق من الفترة 1970 إلى 2007	قياس تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق	دراسة تأثير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي	ARDL	الجهاز المصرفي العراقي غير المتطور لم يستطع لعب دور فعال في تشجيع النمو الاقتصادي في القطر.
عبد المجيد وميرفت عبد السلام 2010	100 دولة خلال الفترة 1960 إلى 2006	التطور المالي والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية)	اختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي	اختبار GRANGER	يجب على واضعي السياسة الاقتصادي في دول العينة التركيز على الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتحفيز النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى التطور المالي
Ali Awdeh 2012	لبنان من الفترة 1992 إلى 2011	Banking sector development And economic growth in lebanon	دراسة الاتجاه السببي بين تطوير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي	اختبار GRANGER فرضيات OLS	وجود علاقة سببية أحادية تمتد من النمو الاقتصادي إلى إجراءات القطاع المصرفي مثل الائتمان للقطاع الخاص المحلي وهو عكس الائتمان للقطاع الخاص المقيم وحجم القطاع المصرفي وكفاءته لا تؤثران بشكل كبير على النمو الاقتصادي
Ibrahim musa gani and abdu salam	نيجيريا من الفترة 1970 إلي 2010	Impact of banking sector development on econimic growth : another	فحص العلاقة بين مؤشرات التنمية المالية والنمو الاقتصادي	اختبار Johannsen and Juselius ونموذج	الالتزامات السائلة للبنوك التجارية والانفتاح التجاري يؤثران بشكل ايجابي على

abubakar 2013		look at the evidence from nigeria		VECM	النمو الاقتصادي عكس الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومعدل الفائدة يعيقان الاستثمار والنمو
زياد محمد زريقات, علي حسين المقابلة, أيمن محمد سعيد يوسف 2015	المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 1980 إلى 2009	تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2009)	تحليل أثر العلاقة بين تطوير النظام المالي ومعدل النمو الاقتصادي	اختبار التكامل المشترك ونموذج VECM	وجود علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حيث كل من الاستثمارات الأجنبية والتطورات المالية والتحرر المالي تحفز النمو الاقتصادي
بن دحمان آمنة 2015- 2016	25 دولة نامية خلال الفترة 1989 إلى 2014	التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989 -2014	دراسة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في ظل شرط الإطار المؤسساتي	بيانات Panel	القطاع المصرفي كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في هذه الدول و الإطار المؤسساتي خفف من هذا التأثير السلبي أما تطور الأسواق المالية كان له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي
Lana ahmad algasawneh 2016	الأردن خلال الفترة 1980 إلى 2012	The relatioqhip between financial development and the jordanian economic growth	توضيح العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي	اختبار التكامل المشترك ونموذج VECM بياناتPanel	متغير إجمالي الودائع وعرض النقد لهما تأثير كبير على النمو الاقتصادي عكس الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص الذي له تأثير سلبي
Malik fahim bashir and Javed	جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي خلال	An empirical investigation of banking sector	تحقيق تجريبي لتنمية القطاع المصرفي والنمو	فرضيات OLS لوحةTSLS بيانات	كل النماذج كان لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي وبالتالي لا يمكن

Ahmed 2016	الفترة 1980 إلى 2013	development and economic growth in a panel of selected saarc countries	الاقتصادي	Panel	لأي اقتصاد أن يتطور بدون نمو كبير في القطاع المصرفي
ليندا اسماعيل ورؤى شاكر 2016	سوريا خلال الفترة 1980 إلى 2010	دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2010-1980	دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي	اختبار Johannsen اختبار VECM اختبار GRANGER	كل النماذج تبين أن التطور المالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في هذه الفترة
Imane yousfi 2017	الأردن خلال الفترة 1993 إلى 2015	Banking Development and Economic Growth in Jordan : Evidence from VECM Model	التحقيق في العلاقة قصيرة المدى بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي	اختبار GRANGER اختبار التكامل المشترك ونموذج VECM	التمويل والاستثمار في البنوك الاردنية لها تأثير معنوي احصائيا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير عكس الودائع التي لم يكن لها أي تأثير
عبير عموص 2017	فلسطين خلال الفترة 2008 إلى 2015	تأثير التطور في النظام المالي الفسطيني على النمو الاقتصادي	أثر وتحليل التطور في الجهاز المصرفي والتطور في سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي	النموذج الخطي اللوغاريتمي فرضيات OLS	هناك أثر ايجابي لتطور القطاع المالي الفلسطيني على تحفيز النمو الاقتصادي أما بخصوص حجم التداول في البورصة لايؤثر على النمو الاقتصادي
Mohamed Abusharbeh 2017	فلسطين خلال الفترة 2000 إلى 2015	The Impact of Sector Development on	تأثير بعض مؤشرات القطاع المصرفي على الناتج المحلي	الانحدار العادي لأقل المربعات	القروض المصرفية مرتبطة بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي أما معدل الفائدة

		Economic Growth : Empirical Analysis From Palestinian Economy	الإجمالي		وودائع العملاء وعدد الفروع ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي
لمياء عماني و محمد زكريا بن معزو 2017	المغرب خلال الفترة 1988 إلى 2014	قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب دراسة تجريبية باعتماد نموذج ARDL للفترة 1988- 2014	اختبار العلاقة التجريبية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في المغرب	ARDL	زيادة حجم القروض الموجهة من المصارف نحو القطاع الخاص كنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في النمو الحقيقي بحوالي 0,4 % على المدى الطويل
دراسة سلطاني محمد وبري صالح -2018 2017	5دول نامية خلال الفترة من 1985 إلى 2016	أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لمجموعة من الدول النامية 1985-2016	اختبار أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول النامية	بيانات Panel اختبار GRANGER	كل المتغيرات موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية مع النمو الاقتصادي, أما المعروض النقدي كانت إشارته سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي.
سي محمد كمال و مجاهدة كنزة 2018	الجزائر من 1990 إلى 2015	أثر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990- 2015	مناقشة أثر الوساطة المالية للبنوك الجزائرية على النشاط الاقتصادي	GMM	مؤشرات التطور المصرفي إجمالا تمارس تأثير سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
محمد رضا بوسنة 2018	الجزائر خلال الفترة 1980 إلى 2014	مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي للجزائر باستخدام ARDL	تحليل أثر مساهمة القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	ARDL	في المدى الطويل تظهر علاقة إيجابية بين مؤشر التطور المؤسسي والنمو الاقتصادي, في حين كانت العلاقة سلبية وضعيفة بين أداء السوق

					المالية والنمو الاقتصادي.
محمد صالح حمدان 2019	دول التعاون الخليجي خلال الفترة 1990إلى 2017	تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	أثر التطور المالي في نمو اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي	Panel data	توصلت الدراسة إلى أن التطور المالي في اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي لم ينعكس بشكل ملموس في نمو اقتصادياتها الحقيقية
محمد زكاري وعلي نبيل بلوار 2019	الجزائر خلال الفترة 1980 إلى 2017	An econometric study of relationship between financial development and economic growth in algeria during the period (1980 – 2017)	تحديد العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بالجزائر	منهجية التكامل المتزامن ونموذج VECM	وجود علاقة طويلة الأجل بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي, وأظهرت التأثير السلبي للتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل
بوعباية دعاء 2020-2019	دول المغرب العربي خلال الفترة 1980 إلى 2018	قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2018)	قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي	اختبار Johannes واختبار Granger	علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في تونس وانعدامها في الجزائر والمغرب, و وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التطور المالي نحو النمو الاقتصادي في كل من المغرب وتونس, و انعدامها في الجزائر

بدر شحدة سعيد حمدان 2020	دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1990إلى2017	التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي	تقدير أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي	panel data PRM FEM REM	وجود علاقة ايجابية بين كل من (المعروض النقدي الموسع, الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص)والنمو الاقتصادي
جمال الجويني ومحمد موعش 2020	10 دول عربية خلال الفترة 2000 إلى 2018	أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية	تحديد تأثير مجموعة من مؤشرات تطور القطاع المصرفي والأسواق المالية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية	القيمة السوقية لأسواق المال (البورصات) له أثر معنوي موجب, على معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

خاتمة الفصل:

قد أوضحت الأدبيات النظرية وفسرت الدراسات السابقة العلاقة التي تربط بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وبالتالي لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة لابد من وجود نظام مالي فعال وجد متطور يسعى لتحقيق كفاءة وفعالية استخدام الموارد وتوجيهها نحو عدة استثمارات مختلفة وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

حيت تم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية التطور المصرفي و النمو الاقتصادي تم إلى الدراسات السابقة،ولمعرفة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر سنقوم بدراسة قياسية في الفصل الموالي ونعرف أهم ما جاء به.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد:

تهدف هده الورقة البحثية إلى الوقوف على ما مدى مساهمة الوساطة المالية للبنوك الجزائرية في دعم النشاط الاقتصادي والذي ينعكس من خلال تحفيز معدلات النمو الاقتصادي، وهذا من خلال تعبئة أكبر قدر ممكن من الادخار والتوزيع الأمثل له على الاستثمار في الاقتصاد خلال الفترة الممتدة من 1994 أي فترة إجراءات التحرير المالي في الجزائر وإلى غاية 2017.

I. تحليل وضعية الوساطة المالية للبنوك الجزائرية :

تنبثق الوساطة المالية في الأساس من الوساطة الاقتصادية التي تستهدف تخفيف تكلفة التبادل أو التعامل بين الوحدات الاقتصادية، بغرض تشجيع العمل و الإنتاج و التجارة و المقصود بالوساطة المالية إدارة الأموال ذوي الفائض من الثروة التي يحتاج إليها ذوي العجز من الأفراد و المؤسسات لما فيها مصلحة الجميع [1]، فمن 1965 إلى 1989في ظل الاقتصاد المخطط تميزت الوساطة المالية للبنوك الجزائرية بأنه مجرد وسيط بين الخزينة العمومية والمؤسسات العامة لم يلعب دوره الأساسي الذي يتمثل في جميع المدخرات وتوزيعها على الاستثمارات حسب أهميتها رغم ما مسه من إصلاحات مالية (1971 -1986- 1988)والتي كانت دافعا أمام اتخاذ إصلاحات جديدة سنة 1990 والتي تمثلت في قانون 10/90 الذي أعاد ترتيب هيكل النظام المصرفي الجزائري وكان هدفه الأساسي إرساء سياسة التحرير المالي و الصرفي في القطاع المالي(التحول نحو اقتصاد السوق)و أهم ما تضمنه :

- رد الاعتبار للبنك المركزي فيما يتعلق بتسيير النقد والقرض وتعزيز اكبر للاستقلالية كما أصبح يسمى ببنك الجزائر.
- تحرير القطاع الصرفي من التدخلات الإدارية وإبعاد الخزينة العمومية عن نشاط الإقراض الذي اعتبره عملية من عليات هيئات الإقراض ، لتكتفي بدور توجيه النشاط الاقتصادي أساسا بواسطة السياسة المالية (الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة القرض).

[1] بمعيد ذهبية وزور أمال,**مؤشرات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر في ظل الإصلاحات النقدية-المالية-دراسة تحليلية**, المؤتمرات والندوات والملتقيات والايام الدراسة, جامعة المسيلة,04 فيفيري 2019, ص3.

ثم تدعمت القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي، خاصة مع توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994 التي تمثلث في برنامج الإصلاح الهيكلي 1998-1994 متضمنا إجراءات تدعيمية لسياسة التحرير المالي (1990) و كان الهدف من خلال هذا البرنامج تخفيض عجز الميزانية و تحقيق أسعار الفائدة حقيقية ايجابية عن طريق تحرير أسعار الفائدة المدينة و رفع معدلات الفائدة على الودائع قصد جمع أكبر قدر من الموارد المالية لتمويل الاستثمارات، بالإضافة إلى الشروع في خصخصة البنوك العمومية.

شهدت سنوات 2003و2004 صدور مجموعة من القوانين، و التي لا تترك حرية كبيرة للبنوك في التصرف، بسبب أزمة بنك الخليفة كبنك خاص، بالإضافة إلى التأكيد على قوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية ، رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، تحديد معدل الاحتياطي الإجباري بين 0 %و 15 % كحد أقصى ، خلق نظام جديد يخص ضمان الودائع المصرفية أي التعويض للمودعين في حالة عدم قدرتهم على الحصول على ودائعهم من بنوكهم.

إن التوجّه الجديد الذي انتهجته الجزائر والقائم على اقتصاد السوق جعلها تعتمد العديد من
الإصلاحات والتغيرات المالية والمصرفية جعلت بدورها النظام المصرفي ينتقل من نظام يعتمد على نوع واحد من البنوك، مارست في الخزينة العمومية دور مباشرا في تمويل الاقتصاد بتوجيه الائتمان من خلال البنوك العمومية إلى نظام مصرفي يعتمد على قواعد السوق، ليصبح حاليا يتشكل من 29 مصرفا ومؤسسة مالية منها:

- 20بنكا تجاريا يضم 6 بنوك عمومية، بنك مختلط و 13 بنك خاص أجنبي،
- 9مؤسسات مالية[2].

1. قناة الادخار:

يتم تحليل قناة الادخار من خلال الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (1) تطور هيكل الموارد المالية المجمعة

وحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
DV	196.46	210.78	234.03	254.8	334.5	352.7	460.27	554.9	642.2
نسبتها%	44.3	43.1	48.8	38.3	41.4	37.9	42.7	31	30.2
DT	246.67	178.17	325.9	409.9	447.1	578.6	617.87	123.5	1485.2
نسبتها%	55.7	56.9	58.2	61.7	58.6	62.1	57.3	69	96.8
المجموع	443.32	488.95	559.93	664.7	808.6	391.3	1088.1	1789.9	2127.4
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
DV	718.9	1127.9	1224.4	1750.4	2560.8	2946.9	2502.9	2870.7	3465.8
نسبتها%	29.4	41.7	41.3	49.8	56.7	57.1	55.8	49.3	51.9
DT	1724.1	1544.5	1736.2	1766.1	1956.5	2787.5	2524.3	2228.9	1991.0
نسبتها%	70.6	58.3	58.7	50.2	43.3	42.9	42.2	50.7	48.1
المجموع	2443.0	2705.4	2960.6	3516.5	4517.3	5161.8	5146.5	5819.1	6733.0
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017			
DV	3356.8	3537.5	4434.8	3891.7	3732,2	4499,0			
نسبتها%	50.18	48.93	52.06	46.69	45.84	48.86			
DT	3331.5	3691.7	4083.7	4443.3	4409,3	4708,5			
نسبتها%	49.81	51.07	47.94	53.31	54.16	51.14			
المجموع	6688.3	7229.2	8518.5	8335.0	8141.5	9207.5			

المصدر : بيانات بنك الجزائر، DV : ودائع تحت الطلب و DT : ودائع لأجل.

[2] سي محمد كمال ومجاهد كنزة, **مرجع سابق**, ص 16.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تطور كبير في جمع الموارد المالية من طرف الوساطة المالية للبنوك الجزائرية بحيث كانت تقدر ب 443.32 مليار دينار جزائري سنة 1994 و أصبحت تقدر 9207.5 مليار دينار جزائري سنة 2017.

تنقسم الموارد المالية المعبئة إلى ودائع تحت الطلب وودائع لأجل، بحيث ابتداءا من 1994 هناك ارتفاع في الودائع لأجل عل حساب ودائع تحت الطلب، قدرت سنة 2005 ب 58.7 % و بعدها أصبحت في انخفاضات لكنها طفيفة و قدرت ب 51.14 % في سنة 2017.

2.قناة القروض :

سوف يتم تحليل هذه القناة من خلال عرض تطورات القروض الموزعة من 1994 إلى 2017.

2-1- القروض الموزعة حسب القطاعات :

الجدول (2) تطور هيكل القروض الممنوحة

وحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
CPRIV	96.7	102.4	128.7	108.2	169.1	214.5	284.1	337.2	550.2
%نسبتها	31.6	18.1	16.6	14.6	18.7	18.6	28.6	31.3	43.4
CPUB	209.0	463.1	648.0	632.9	736.7	935.6	708.7	740.4	715.8
%نسبتها	68.4	81.3	83.4	85.4	81.3	81.4	71.4	68.7	56.6
المجموع	305.8	565.6	776.8	741.2	905.8	1150.1	993.0	1077.6	1266.0
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
DPRIV	587.7	674.7	881.6	1057.0	1216.0	1413.3	1600.6	1806.7	1984.2
%نسبتها	42.6	43.9	49.6	55.5	55.1	55	51.8	55.3	53.2

CPUB	791.6	859.6	895.8	848.4	989.2	1202.2	1485.9	1461.4	1742.3
%نسبتها	57.4	56.1	50.4	44.5	44.9	45	48.2	44.7	46.8
المجموع	1397.4	1534.3	1777.4	1905.4	2205.2	2615.5	3086.5	3268.1	3726.5
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017			
DPRIV	2245.0	2720.2	3120.0	3586.6	3955,0	4566,1			
%نسبتها	52.25	52.77	47.98	49.30	50.01	51.43			
CPUB	2051.4	2434.3	3382.9	3689.0	3952,8	4311,8			
%نسبتها	47.75	47.23	52.02	50.70	49.98	48.56			
المجموع	4296.4	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8	8877.9			

المصدر : بيانات بنك الجزائر، CPRIV :قروض للقطاع الخاص و CPUB :قروض للقطاع العام .

من الجدول أعلاه نلتمس تطور كبير في حجم القروض الموجهة إلى الاقتصاد التي قدرت ب 305.8 مليار دينار جزائري سنة 1994 وأصبحت سنة 2015 ب88779مليار دينار جزائري .

تنقسم القروض الموجهة إلى الاقتصاد إلى قسمين : قروض موجهة إلى القطاع الخاص و قروض موجهة إلى القطاع العام ، و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ من 1994 إلى 2005 : تقريبا مجمل القروض كانت مقدمة إلى القطاع العام ، و هذا ما يدل على ضعف الوساطة المالية للبنك في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تمويل القطاع العام على حساب القطاع الخاص ،كانت في سنة 1994 ب31.6%و في سنة 2005 ب50.4 % للقطاع العام أي النسبة الأكبر إلى القطاع العام ،ومن 2006 إلى 2013 : النسبة الأكبر من القروض هي من نصيب القطاع الخاص ، في سنة 2006 ب55.5% ،وفي سنة 2011 قدرت ب52.77%، أما سنتي 2014 و 2015 شهدت النسبة الأكبر من القروض للقطاع العام، ثم في سنتي 2016و 2017 شهدت النسبة الأكبر للقطاع الخاص .

2-2 - القروض الموزعة حسب المدة:

الشكل(1): تطور هيكل القروض من حيث الآجال.

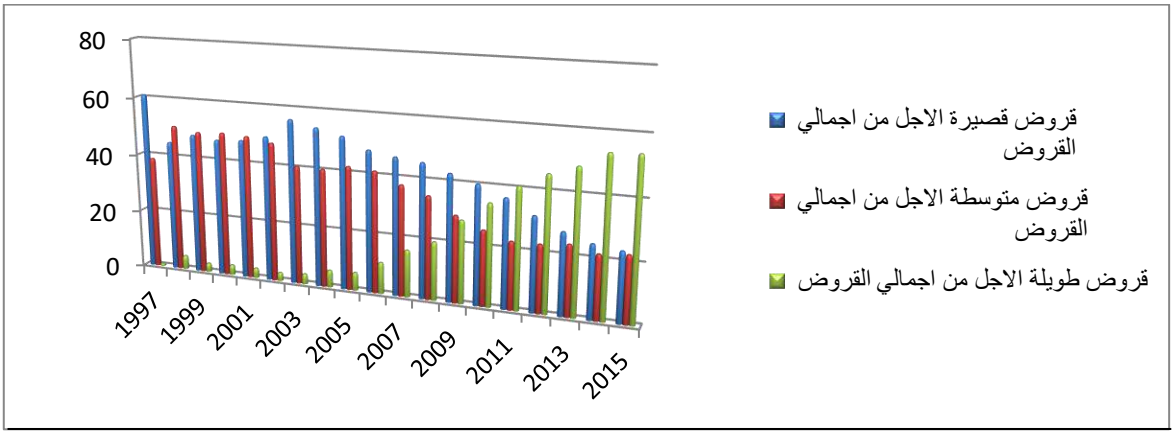

المصدر: بيانات بنك الجزائر.

اعتمادا على الشكل أعلاه يمكن التقسيم إلى فترتين ، الفترة من 1997 إلى غاية 2010 التي شهدت أن النسبة الأعلى يحتلها القروض قصيرة الأجل على حساب المتوسطة و طويلة الآجل و باقي الفترة النسبة الأكبر كانت من نصيب القروض طويلة الآجل .

3. مؤشرات مرتبطة بكلى القناتين :

3-1- أسعار الفائدة :

الجدول (3): تطور هيكل أسعار الفائدة

السنوات	معدل الفائدة على الودائع (%)	معدل الفائدة على القروض (%)	هامش سعر الفائدة (سعر الإقراض مطروحا منه سعر الإيداع، %)	معدل الفائدة الحقيقي (%)
1997	12.60417	15.70833	3.104167	8.14
1998	9.125	11.5	2.375	15.10
1999	8.25	10.75	2.5	-0.10
2000	7.5	10	2.5	-10.33
2001	6.25	9.5	3.25	10.02
2002	5.333333	8.583333	3.25	7.17
2003	5.25	8.125	2.875	-0.19
2004	3.645833	8	4.354167	-3.78
2005	1.9375	8	6.0625	-7.00
2006	1.75	8	6.25	-2.3
2007	1.75	8	6.25	1.51
2008	1.75	8	6.25	-6.34
2009	1.75	8	6.25	21.57
2010	1.75	8	6.25	-6.99
2011	1.75	8	6.25	-8.65
2012	1.75	8	6.25	0.50
2013	1.75	8	6.25	8.10
2014	1.75	8	6.25	8.33
2015	1.75	8	6.25	15.45
2016	1.75	8	6.25	6.35
2017	1.75	8	6.25	1.51

المصدر : موقع البنك الدولي

نلاحظ من الشكل أعلاه أن أسعار الفائدة على القروض و الودائع كانت تقدر ب 12.60417نتيجة إزالة السقوف المفروضة عليها سنة 1997 و تركها تتحد لقوى العرض و الطلب، لكن بعد 1998 بدأت أسعار الفائدة في الانخفاض

تدريجيا إلى أن استقرت أسعار الفائدة على الودائع عند معدل 1.75 % و أسعار الفائدة على القروض عند 8.0 % ، و هذا ما أدى إلى ارتفاع و استقرار هامش الربح للبنوك عند مستوى 6.25 % و هو يفوق هامش الربح المحقق سنوات 1997 إلى 2005 أما فيما يخص معدلات الفائدة الحقيقية فقد سجلت نسبا سلبية في اغلب السنوات نتيجة ارتفاع معدلات التضخم (عدم استقرار الاقتصاد الكلي) و التي تؤثر سلبا على تطور الجهاز المصرفي.

2-3 - مؤشر (حجم الودائع لأجل/حجم القروض) :يعكس مؤشر (حجم الودائع لأجل/حجم القروض) مدى قدرة البنوك على الاعتماد على الودائع لأجل و خصوصا المتوسطة و الطويلة منها لتمويل نشاطها الإنتمائي ، أي يقيس مدى قدرة الودائع الآجلة في تغطية نشاطها ألإقراضي ، يتبين من خلال الجدول رقم (04) أن هذا المؤشر عرف قيما أقل من 1 في أغلب السنوات ما عدا سنوات 2001 ، 2002 ، 2003 ، و 2004 و هذا يدل على لجوء البنوك إلى الودائع الجارية في منح الائتمان أي ضعف الوساطة المالية في جلب الودائع لأجل.

الجدول (4) تطور مؤشر حجم الودائع لأجل/ حجم القروض خلال فترة 1994-2017

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مؤشر حجم الودائع لأجل/حجم القروض	0.81	0.32	0.42	0.55	0.52	0.50	0.06	1.015	1.17
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مؤشر حجم الودائع لأجل/حجم القروض	1.25	1.01	0.98	0.93	0.89	0.68	0.82	0.68	0.53
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017			
مؤشر حجم الودائع لأجل/حجم القروض	0.77	0.71	0.63	0.61	0.56	0.53			

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على بيانات البنك الدولي.

II. قياس تأثير مؤشرات التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر

1.نموذج الدراسة و طريقة التقدير المستعملة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى اختبار أثر مؤشرات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1994الى غاية 2017 و بيانات تم الحصول عليها من معطيات بنك الجزائر و البنك العالمي ، و باعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي سوف يكون نموذج الدراسة كالتالي :

$$\boldsymbol{Y_t = f(FD_t,)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots.(1)$$

$$\boldsymbol{GDPG_t = f\left(CREDIT_t, M2/GDP_t, BASSET_t, S_t, M1/GDP_t,\right) \ldots\ldots\ldots.(2}$$

GDPG: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كممثل للنمو الاقتصادي.

CREDIT:نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي.

M2/GDP: حجم الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

BASSET: مجموع أصول البنوك التجارية إلى مجموع أصول البنوك التجارية و أصول البنك المركزي.

S : نسبة مجموع الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي يعبر هذا المؤشر عن قدرة و فاعلية الوساطة المالية في جذب الودائع.

M1/GDP: حجم النقدي بمفهومه الضيق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

ثم اقتراح نموذج العزوم المعممة The Generalized Method of Moments (GMM) من خلال دراسة Arellano and Bond (1991). اختيار هذا النموذج جاء لعدة مزايا من أهمها معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة ، معالجة مشكلة احتمال أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخلية Endogenity ، وتجنب آثار جذر الوحدة في كل من اختيار المتغيرات المساعدة ، واستخدام متغيرات تابعة مبطأة (د. مجدي الشوربجي) .

1-1-نتائج الدراسة :

من خلال استخدام نموذج GMMتوصلت النتائج إلى أن المعامل R^2=0.84 قريب من 1 وهدا ما يدل على أن المتغيرات المفسرة تأكد على دلالة وجود الوساطة المالية والتطور المصرفي يؤثر على النمو الاقتصادي وأيضا توصلنا إلى أنJ.STATISC غير معنوية 0.57- وهذا باستخدام المتغير مساعد وهدا ما يدل على جودة نموذج المستخدم في الدراسة أظهرت أيضا هذه النتائج أن معلمة الادخار المعنوية 10%حيت أن كل ادخار قدره 1%يؤثر ب 0.21 على النمو الاقتصادي بالنسبة للقروض المستخدمة في النموذج فهي معنوية عند 5% وتأثر سلبيا ب 0.55 على النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى جودة هده القروض و التي غالبها هي قروض غير منتجة إن متغير مجموع الأصول التجارية إلى أصول البنك المركزيBASSET لها اثر حيادي على نمو الاقتصادي بمقدار 0.05لها معنوية عند0.04

وهذا ما رده إلى عدم تطور النظام المصرفي فيما تبقى من متغيرات الكتلة النقدية بالمعنى الضيق تأثر سلبا على التطور المصرفي وهذا يدل على أن النقود خارج الدائرة المصرفية تأثر سلبا على الاقتصاد حيت تساهم في الاقتصاد

الموازي وتحترم الاقتصاد الحقيقي من مختلف المزايا الضريبي وهذا عكس ذلك بالنسبة للنقود بالمعنى الواسع الذي يتمثل للكتلة النقدية M_2.

جدول (5): نتائج عملية التقدير باستخدام طريقة GMM

Dependent Variable: GDPG
Method: Generalized Method of Moments
Date: 06/23/21 Time: 14:38
Sample (adjusted): 1994 2017
Included observations: 25 after adjustments
Linear estimation with 1 weight update
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S	0.210036	0.069665	1.579500	0.0916
CREDIT	-0.554828	0.414041	-2.306116	0.0332
BASSET	-0.052164	0.053459	.9757621-	42100.
M1/GDP	-0.381470	0.163509	-2.333027	0.0314
M2/GDP	0.653496	0.157581	4.273968	0.0005
C	-10.62043	5.501364	-1.930508	0.0695

R-squared	0.844082	Mean dependent var	3.442500
Adjusted R-squared	0.187438	S.D. dependent var	3.120549
S.E. of regression	2.812933	Sum squared resid	142.4267
Durbin-Watson stat	2.116886	J-statistic	5.777217
Instrument rank	11	Prob(J-statistic)	0.572174

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews9

خاتمة الفصل:

من خلال هده النتائج لاختبار التطور المصرفي على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1994-2017، توصلنا أثناء الدراسة القياسية إلى أن مؤشرات التطور المصرفي إجمالا تمارس تأثير سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. تبين أن النتائج تتفق مع الدراسات السابقة على أن تأثير الوساطة المالية للبنوك الجزائرية ضعيف على النشاط الاقتصادي في الجزائر و هذا راجع إلى تخلف ضعف كفاءة الجهاز البنكي و عدم كفاءته في تمويل التنمية ،وغياب المنافسة ما بين البنوك بسبب احتكار القلة التي حظيت به البنوك العمومية والتي تسيطر على نحو 70 إلى 90% ، و هذا ما ينعكس سلبا على أداء الوساطة المالية .

وتوصي هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بخصخصة البنوك العامة ، بالإضافة إلى إصلاح القطاع المالي و المصرفي و تطويره من خلال المتابعة في إجراءات التحرير المالي ، تنويع صيغ التمويل ،أدوات تعبئة الموارد و توفير مناخ مؤسساتي سليم و مستقر ، بهدف قيام الوساطة المالية بدورها الرئيسي و الذي يتمثل في جمع الموارد المالية و المعلومات حول المشاريع الاستثمارية و تحليلها بهدف التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات من أجل التخصيص الأمثل للادخار المتاح نحو تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي.

الـخـاتـمـة

الخاتمة العامة:

المقدرة الاقتصادية للبلد يتبنى خاصية التعبير عنها النمو الاقتصادي لأنه عبارة عن مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي, بالتالي يعطي نظرة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي تربط به بشكل نسبي, وبالتالي لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون وجود أو تحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي, لان متوسط الدخل الحقيقي للفرد من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين مختلف الدول وتبين إذا كانت متخلفة أو متقدمة.

أما بالنسبة لواقع المنظومة المصرفية يحدث جدلا كبيرا, نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه النظام المصرفي كممول أساسي للاقتصاد (قانون النقد والقرض90-10 و تعديلاته), إلا أنه بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجالات الإصلاحات المصرفية التي تم مباشرتها مع مطلع التسعينيات لم تفي بالعرض للنهوض بنظام مصرفي قادر على دعم التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي.

إن حجم القروض الموجهة للاقتصاد والكتلة النقدية المعروضة في السوق من أهم المؤشرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي:

حجم القروض يعبر عن التخصيص الأمثل للموارد المالية وكفاءة القطاع المصرفي.

الكتلة النقدية المعروضة في السوق تعكس نقدية الاقتصاد ويستخدم كمؤشر في السيولة وحجم القطاع المصرفي.

وهذا ما لم نجده في واقع الاقتصاد الجزائري بسبب:

- تعاظم حجم القروض نتيجة السياسات الائتمانية غير السليمة.
- عدم التخصيص الأمثل للموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات.
- سيطرة البنوك العمومية على تمويل الاقتصاد والقطاع العمومي.

أما بالنسبة لنتائج الفرضيات:

بخصوص الفرضية الأولى والتي جاء فيها بأن التطور في القطاع المصرفي أثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر , حيث بينت الدراسة صحة الفرضية, تم العثور على علاقة ايجابية بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

وبخصوص الفرضية الثانية والتي تنص أن تطور الأسواق المالية أثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر, فقد أكدت النتائج صحة الفرضية, حيث تم العثور على علاقة سلبية بين مؤشرات تطور الأسواق المالية والنمو الاقتصادي.

وفي الأخير توصي هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بخصخصة البنوك العامة و إصلاح القطاع المالي و المصرفي و تطويره من خلال المتابعة في إجراءات التحرير المالي ، تنويع صيغ التمويل ،أدوات تعبئة الموارد و توفير مناخ مؤسساتي سليم و مستقر ، بهدف قيام الوساطة المالية بدورها الرئيسي و الذي يتمثل في جمع الموارد المالية و المعلومات حول المشاريع الاستثمارية و تحليلها بهدف التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات من أجل التخصيص الأمثل للادخار المتاح نحو تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي.

قـــائـــمـة
الـــمـراجـع

أولا: المراجع باللغة العربية

- خديجة تافساست,تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، تحت إشراف الدكتور عمار زيتوني، جامعة الحاج لخضر 1، باتنة ,2016-2017.
- بن دحمان أمينة،التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989- 2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام LMD في العلوم الاقتصاد النقدي والمالي تخصص مالية، تحث إشراف الدكتور بن بوزيان محمد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
- سلطاني محمد، وبري وبري صالح، أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لمجموعة من الدول النامية (1985-2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، تحت إشراف الدكتور بنين بغداد، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017- 2018.
- صالح محمد حمدان، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في الاقتصاد والعلوم الإدارية تخصص اقتصاد ، تحت إشراف الدكتور سمير مصطفى أبو مد الله، جامعة الأزهر،غزة،2019.
- بوعباية دعاء، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2018)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في علوم

الاقتصادية تخصص اقتصاد نقد وبنكي، تحت إشراف الدكتور نعجة عبد الرحمان، , جامعة مولاي طاهر، سعيدة، 2019-2020.

- عمار حمد خلف، بحث حول قياس تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق مستل من أطروحة دكتوراه بعنوان (past and present Study of commercial banking in Iraq)، جامعة بونا، الهند،2009.
- تهتان موراد، مقالة بعنوان تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد5، العدد2.
- سي محمد كمال ومجاهد كنزة، أثر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990- 2015، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد3، العدد06، ديسمبر 2018.
- شلحي الطاهر، غربي يسين سي لأخضر، قهيري فاطنة، علاقة تطور النظام المالي بالنمو الاقتصادي على ضوء بعض الدراسات الاقتصادية القياسية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 04 و05 فيفري 2019

- خاطر طارق، مفتاح صالح، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1990- 2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
- زياد محمد زريقات، علي حسين المقابلة، أيمن محمد سعيد يوسف، تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي

في الأردن (1980- 2009)، المجلة العربية للإدارة مجموعة 35، العدد 1، يونيو (حزيران) 2015.

- عبد المجيد وميرفت عبد السلام، التطور المالي والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة إدارة الأعمال، مصر، المجلد2، 2010.
- زياد محمد زريقات، علي حسين المقابلة، أيمن محمد سعيد يوسف، تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980- 2009)، المجلة العربية للإدارة مجموعة 35، العدد 1، يونيو (حزيران) 2015.
- ليندا إسماعيل و رؤى شاكر، مقالة بعنوان دراسة تأثير العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1980-2010، مجلة جامعة البعث، العدد60، المجلد 38، سوريا، 2016.
- عبير عموص، تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني على النمو الاقتصادي في فلسطين (2015-2008)، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، فلسطين، آذار 2017.
- لمياء عماني ومحمد زكريا بن معزوز، قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب دراسة تجريبية باعتماد نموذج **ARDL** للفترة 1988- 2014، مجلة الباحث، العدد 17، 2017.
- محمد رضا بوسنة، مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي للجزائر باستخدام **ARDL**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، 11 جانفي2018.
- بدر شحدة سعيد حمدان، التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال اقتصاديات، المجلد 16 / العدد 23، 03جوان 2020.

- جمال الجويني و محمد موعش، أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، الدائرة الاقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2020.
- بمعيد ذهبية وزور أمال،مؤشرات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر في ظل الإصلاحات النقدية-المالية-دراسة تحليلية، المؤتمرات والندوات والملتقيات والأيام الدراسة، جامعة المسيلة،04 فيفري 2019.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Department for international development, The importance of financial Sector Development for Growth and Poverty Reducction, Policy division working, 2004.
- Ali Awdeh , Banking Sector Development and Economic Growth in Lebanon, International Research Journal of Finance and Economics ISSN 1450-2887,Issue 100, 2012.
- Abdulsalam Abubakar and Ibrahim Musa Gani, Impact of Banking Sector Development on Econimic Growth : Another Look at the Evidence from Nigeria, Journal of Business Management and Social Sciences Research (JBM and SSR) Volume 2, Numéro 4, April 2013.
- Lana Ahmad Algasawneh,The relatioship between financial development and the jordanian economic Growth :During the period (1980-2012),Department of Economics Business and Finance, Mutah university 2014, Monday 23 may 2016.

- Javed Ahmed and Malik Fahim Bashir, An empirical investigation of banking sector development and economic growth in a panel of selected SAARC countries , Theorettcal and applied economics, volume XXIII, numéro 2(607),summer 2016.

- Imane Yousfi, Banking Development and Economic Growth in Jordan : Evidence from VECM Model, Algerian Journal of Financial and Banking Studies N°03/2017.

- Mohammed Abusharbeh, The Impact of Sector Development on Economic Growth : Empirical Analysis From Palestinian Economy, Journal of Emerging Issues in Economics Finance and Banking (JEIEFB) An Online International Research Journal (ISSN: 2306-367X),Volume 6, Issue 2, 2017.

- Mohamed zekkari and Ali nabil belouard , An econometric study of relationship between financial development and economic growth in algeria during the period (1980 – 2017), Revue des des sciences commerciales ISSN :1112-3818 /EISSN :2602-5396, Vol.18, N° 2 : Décembre 2019.

الـمـلـخص

قمنا في هذه الدراسة بدراسة اثر الوساطة المالية للبنوك الجزائرية على النشاط الاقتصادي و ذلك خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى غاية 2017 ، لتقدير نموذج الدراسة و تحقيق هدفها استخدمنا طريقة GMM و المؤشرات التالية: الوساطة المالية و التطور المصرفي المتمثلة في القروض الممنوحة للقطاع الخاص ، و مجموع الادخار كلها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و مجموع أصول البنوك التجارية و اصول البنك المركزي ، و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثل في النمو الاقتصادي ، و توصلنا في الأخير إن مجموع مؤشرات التطورات المالي لها تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية التطور المصرفي ، النمو الاقتصادي، طريقة GMM

Abstract

This study examines the impact of financial intermediation of Algerian banks on economic activity from1997 to 2017, To evaluate this study, we used the GMM method and the following indicators: financial intermediation and banking development represented by loans granted to the private sector, the sum of savings as a percentage of GPD, assets of commercial banks and assets of the central bank, GDP growth for economic growth, Finally we deducted that the indicators of financial developments have negative effects on economic growth.

Keywords: Banking development, Economic growth, GMM method.